«المركزي» يُصدر سندات دين عام بقيمة 200 مليون دينار

أصدر بنك الكويت المركزي أمس شريحتين من سندات دين عام، الأولى بقيمة 100 مليون دينار لأجل عامين وبفائدة 2,25٪. وأصدر المركزي سندات بقيمة 100 مليون دينار لآجل 7 أعوام تم تغطيتها 4 مرات وبفائدة 2,75٪. وبلغ اجمالي إصدارات الدين العام خلال العام المالي الذي بدأ في إبريل 2017 بلغ 1,6 مليار دينار ومتوسط الفائدة بلغ 2,3٪. وكانت الحكومة الكويتية قد اتجهت الى سد عجز الموازنة بالاستدانة الخارجية حيث أصدرت سندات دولية بقيمة 8 مليارات دولار في شهر مارس الماضي.

احتياطيات تغطية القروض المتعثرة الأعلى خليجياً

«فيتش»: جودة أصول البنوك الكويتية عند أفضل مستوياتها منذ الأزمة المالية

أحمد موسى

قالت وكالة التصنيف الائتماني العالمية (فيتش) ان مقاييس جودة أصول البنوك الكويتية تحسنت بشكل ملحوظ في العام 2016، فيما تتمتع بمعدلات هي الأعلى على مستوى نظرائها الخليجيين على مقياس تغطية احتياطي خسائر القروض.

وأضافت «فيتش» في تقرير حديث لها أن انخفاض ويتره تجنيب مخصصات ادى إلى تحسن معدلات الربحية في الوقت الذي انخفضت فيه الضغوط على السيولة.

وأوضحت الوكالة ان متوسط صافي هامش الفائدة ظل مستقرا لدى البنوك الكويتية خلال العام 2016، مع ارتفاع تكاليف التمويل بسبب ارتفاع أسعار الفائدة بالتزامن مع إعادة لتسعير محفظة القروض.

وقالت «فيتش» ان مقاييس الربحية التشغيلية سجلت تحسنت هي الأخرى حيث تحسنت الأرباح التشغيلية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر إلى متوسط 1,8٪، وبلغ متوسط معدل التكلفة إلى الدخل في القطاع ثابتا تقريبا بسبب مراقبة التكاليف بشكل صارم.

وأكدت «فيتش» أن مقاييس جودة أصول البنوك الكويتية أصبحت الآن في أفضل مستوياتها منذ الأزمة المالية العالمية، حيث بلغ متوسط نسبة القروض المتعثرة 2,1٪ في نهاية عام 2016. وفيما تحسن متوسط احتياطيات تغطية القروض المتعثرة إلى 323٪ (حوالي 5٪ من إجمالي القروض)، وهو أعلى مستوى بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وأضافت أن مخصص خسائر القروض إلى متوسط إجمالي القروض انخفض إلى متوسط قدره 0,9٪ في العام 2016 نتيجة لقيام عدة بنوك كويتية بعمليات تنظيف لمحفظة قروضها.

وأشارت «فيتش» إلى أن وتيرة تراجع السيولة لدي البنوك خفت حدتها منذ النصف الأول في العام 2015 لتتحسن في العام 2016، فيما ظلت البنوك الكويت تدير بفاعلية نسب القروض إلى اجمالي ودائعها عند اقل من متطلباتها التنظيمية البالغة 90٪. وأوضحت «فيتش» أن معدلات القروض للودائع لدي الجهاز المصرفي الكويتي بلغ مستويات 84٪ بنهاية العام 2016، مضيفا ان ودائع العملاء لأجل هو المصدر الرئيسي للتمويل، مضيفا ان عمليات التمويل تنمو ولكن بصورة طفيفة.

وأكدت الوكالة أن هناك عوامل ساعدت في تحسن نسب كفاية رأسمال البنوك منها تباطؤ نمو القروض، حيث بلغت معدلات كفاية رأس المال للبنوك الكويتية 18٪ وهو يعطي اريحية بمقدار 5٪ عن المستويات العالمية.

وأشارت «فيتش» إلى أن مخصصات انخفاض قيمة القروض ينبغي ان تنخفض في العام 2017، حيث إن المصارف قد بنت بالفعل احتياطيات كبيرة لخسائر القروض، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من مقاييس الربحية، ومن المتوقع أن يكون نمو القروض عند مستويات جيدة في العام 2017. ومن المتوقع أن يستمر المستوى الحالي للإنفاق الحكومي، على الرغم من أن هذا لايزال أقل مما هو عليه في بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

وأوضحت أن ارتفاع مستويات احتياطي خسائر القروض لدى البنوك الكويتية ينبغي أن يعني أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بتاريخ 1 يناير 2018 يمكن إدارته لجميع البنوك الكويتية وقد يؤدي إلى زيادة احتياطي خسائر القروض، على الرغم من التوقعات بعدم سماح البنك المركزي البنوك بالإفراج عن احتياطيات خسائر القروض.

ويقدم المعيار التاسع نهجا أكثر تطلعا فيما يتعلق برصد المخصصات، حيث يتعين حاليا على البنوك الاحتفاظ بمخصصات محددة في حال تكبدها للخسائر فقط، أو عندما يعجز الطرف المقابل أو الأصل المالي عن الوفاء بالتزاماته، ويشوب هذا النموذج أوجه قصور كبيرة، لاسيما خلال فترات الركود في الدورة الاقتصادية، حيث تتسم فترات الركود عادة بعدم قدرة عدد كبير من العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المالية، مما يؤدي عموما إلى زيادة في احتياجات البنوك من المخصصات، تصل في بعض الأحيان إلى درجة تحتاج فيها البنوك إلى جمع رأسمال إضافي. ولفتت وكالة التصنيف العالمية إلى أنه من المرجح أن يتم تحويل احتياطي خسائر القروض الزائدة إلى احتياطيات حقوق الملكية غير القابلة للتوزيع، وباستثناء ذلك، من المتوقع أن تظل نسب رأس المال مستقرة.

مجمع البنوك

صافي هامش الفائدة ظل مستقراً لدى البنوك الكويتية خلال 2016

متوسط نسبة القروض المتعثرة 2,1٪ في نهاية عام 2016

انخفاض وتيرة تجنيب المخصصات حسن معدلات ربحية البنوك

قرار المراجعة السنوية لتصنيف الأسواق 29 سبتمبر

«فوتسي»: البورصة الكويتية مرشحة إلى الترقية لسوق ناشئ

أحمد موسى

أعلنت شركة «فوتسي» FTSE RUSSEL إمكانية ترقية البورصة الكويتية إلى سوق ناشئ ثانوي ضمن تقريرها للمراجعة السنوية لتصنيف أسواق الأسهم الدولية.

وأضافت «فوتسي» في بيان على موقعها الإلكتروني ان قرار الترقية سيصدر ضمن مراجعتها السنوية لمؤشرات الأسواق بعد إغلاق الأسواق الأميركية في 29 سبتمبر المقبل.

وتوقعت «فوتسي» وضع البورصة السعودية ضمن تصنيف الأسواق الناشئة الثانوية في مؤشرها، بدلا من كونها غير مصنفة لديها حاليا.

وتصنف أسواق الأسهم في مؤشرات فوتسي FTSE's Global Equity Index Series العالمية لأسواق الأسهم إلى الفئات الأربع، الأولى هي الأسواق المتقدمة والفئة الثانية هي الأسواق الناشئة المتقدمة والثالثة هي الأسواق الناشئة الثانوية والفئة الرابعة هي الأسواق المبتدئة.

وتصل حصة الكويت في حالة الترقية من مؤشر فوتسي الى 0,5٪ وهو ما يشير الى توقعات بتدفق 740 مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية الى البورصة الكويتية بعد الاعلان عن الترقية فيما يحصل السوق السعودي على 2,5٪ وهو ما يزيد تدفقات الاستثمار الاجنبي للسوق السعودي الى 2,5 مليار دولار.

وأشار تقرير للمجموعة المالية هيرميس الى ان هناك مجموعة من العوامل التي تراها أبحاثا لن تمنع من ترقية السوق الكويتي لمؤشر فوتسي وهي 5 عوامل حسب العوامل المحددة لجودة الاسواق المرشحة والتي نشرها فوتسي في مارس الماضي وهي:

- المرونة في التسوية دون قيود.
- الشروط والقيود على حسابات المستثمرين الاجانب.
- السماح بإقراض واقتراض الاسهم.
- البيع قصير الأجل Short sell.
- تداول الأسهم خارج البورصة.

تخطى السوق الكويتي المشكلة الرئيسية الخاصة بمعدلات السيولة للترقية للمؤشرات العالمية حيث تحسنت معدلات السيولة منذ بداية العام بشكل ملحوظ بحسب تقرير هيرميس وان كانت تتعرض لتراجع واضح في فترة الصيف والأعياد الموسمية مقارنة بباقي فترات العام.

17 مليار دولار حجم عقود المشاريع المتوقعة في الكويت خلال 2017

محمود عيسى

لم يسمع سوق المشروعات في دول مجلس التعاون الخليجي بالكثير من الاخبار السارة بعد معاناة طويلة من التباطؤ منذ ان بدأت أسعار النفط في الانخفاض في منتصف عام 2015، إلا في الآونة الأخيرة، كما عانى حجم نشاط المشروعات التي تمت ترسيتها في دول المجلس من انخفاض مماثل، وبلغ أدنى مستوى له منذ 13 عاما ليصل إلى 117 مليار دولار فقط في عام 2016، وبالتالي فإن أي دلائل على تحسن في الفرص في هذه السوق سيتم اعتبارها مؤشرا على ظروف قادمة أفضل. وفي هذا السياق، قالت مجلة ميد انه لسوء الحظ، واستنادا إلى أحدث البيانات من مؤشر ميد بروجكتس الذي يتتبع نشاط المشاريع في المنطقة، فإن النصف الأول من العام لم يكن بأفضل من الفترات التي سبقته، فقد تمت ترسية عقود بقيمة 56 مليار دولار فقط في الأشهر الستة الأولى من عام 2017 مقارنة بـ 69 مليار دولار من العقود في الفترة ذاتها من عام 2016، بانخفاض 19٪. وقالت المجلة ان كل دول المنطقة باستثناء السعودية سجلت انخفاضا أكثر حدة في العقود التي ارسيت على اساس سنوي لتتراجع في الكويت بنسبة 46٪، وفي البحرين بنسبة 84٪. وحتى دبي، التي كانت حتى الآن الأكثر قوة ونشاطا من أسواق مشاريع دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى، شهدت انخفاضا طفيفا بين الفترتين.

ومع ذلك، هناك دلائل على أن السوق يقترب من نقطة تحول، واستنادا إلى المشاريع التي هي في مرحلة المناقصات بالإضافة إلى العقود التي تم منحها بالفعل في يوليو وأغسطس، فان ميد بروجكتس تتوقع ترسية عقود تصل قيمتها الى 61 مليار دولار في النصف الثاني من العام الحالي، وهو تحسن كبير مقارنة بما كان عليه الوضع في الأشهر الستة الأولى من العام.

وقالت المجلة انه بإضافة هذه التقديرات الى الارقام التي سجلت خلال فترة يناير – يونيو، فإن توقعات السنة ككل لدول مجلس التعاون الخليجي ستبلغ 117 مليار دولار، أي ما يعادل تقريبا قيمة العقود الممنوحة في عام 2016. اما على مستوى الدول، فإن الامارات بقيادة قطاعي العقارات والنقل في دبي، ستبقى اكبر سوق منفردة بعقود تبلغ حوالي 38 مليار دولار، وتليها السعودية بما يقرب من 36 مليار دولار، والكويت عند 16,8 مليار دولار.

وقد تحسنت التوقعات البالغة 61 مليار دولار للنصف الثاني من عام 2017 مقارنة بالعقود التي تم منحها في الفترة ذاتها من العام الماضي، والبالغة قيمتها 48 مليار دولار.ومن الأخبار السارة أن شهري يوليو وأغسطس اللذين يكون النشاط فيهما بطيئا بشكل تقليدي بسبب موسم الصيف الحار في منطقة الخليج، فقد كانا مزدحمين بصورة خاصة.

متوسط السيولة ارتفع إلى 14,5 مليون دينار من 13,5 مليوناً

1,2 مليار دينار مكاسب البورصة في أغسطس

شريف حمدي

أنهت بورصة الكويت تعاملات شهر أغسطس على تحقيق مكاسب كبيرة على مستوى المؤشرات والمتغيرات، في ظل نشاط ملحوظ للعديد من الأسهم سواء القيادية أو الأسهم المتوسطة التي تحظى بثقة المتعاملين.

وشهدت جلسة ختام الشهر أمس، تراجعا جماعيا لمؤشرات السوق الثلاثة جراء عمليات بيع وجني أرباح طالت العديد من الأسهم في أغلب القطاعات، ما قلص من المكاسب الشهرية لمؤشرات السوق.

وكان لافتا أن تعاملات اغسطس كسرت الركود الصيفي المعتاد في مثل هذا التوقيت من كل عام، وذلك لعدة أسباب كانت وراء هذا النشاط، وأهمها ما يلي:

- نشطت الكثير من الأسهم القيادية في قطاعات متنوعة على مدار جلسات الشهر، وذلك في ظل استمرار الإقبال عليها من قبل المحافظ والصناديق من جهة، والأفراد المتعاملين من جهة أخرى وسط ارتفاع التوقعات بترقية بورصة الكويت لمؤشر فوتسي للأسواق الناشئة قبل نهاية سبتمبر المقبل بعد اجتياز معظم الاختبارات، حيث من المتوقع ان يترتب على ذلك الانضمام تدفق استثمارات أجنبية بقيمة 455 مليون دولار بوزن نسبي مبدئي يصل الى 0,54٪ من إجمالي الوزن النسبي للمؤشر.
- عززت إفصاحات الشركات المدرجة بالبورصة عن بياناتها المالية لفترة النصف الأول من العام الحالي والتي استمرت حتى منتصف اغسطس، وكان لهذه البيانات المالية دور في استهداف العديد من الاسهم في ظل سعي المتعاملين لبناء مراكز استثمارية جديدة في ضوء النتائج المعلنة والتي جاءت في مجملها جيدة، حيث حققت الشركات الكويتية نموا بنسبة 16٪ على مستوى أرباح النصف الأول مقارنة بذات الفترة من العام الماضي.
- كان لأسهم قيادية نشطة منها زين على سبيل المثال أثر لافت على أداء المؤشرات الوزنية، وذلك منذ الكشف عن توقيع اتفاقية بيع 425,7 مليون سهم خزينة تمثل 9,8٪ بقيمة إجمالية 255 مليون دينار، وهو ما تفاعلت معه البورصة بشكل ملحوظ على مدار جلسات عدة.

وسجلت سيولة البورصة ارتفاعا على مستوى التعاملات الشهرية بنسبة 6,5٪، حيث بلغ إجمالي السيولة التي تم ضخها بالسوق نحو 319 مليون دينار بمتوسط يومي 14,5 مليون دينار، وذلك من 300 مليون دينار بمتوسط يومي 13,6 مليون دينار في الشهر الماضي.

وارتفعت القيمة الرأسمالية للبورصة بنهاية تعاملات اغسطس بنسبة 4,5٪ محققة نحو 1,2 مليار دينار مكاسب، وذلك ببلوغها 29,362 مليار دينار ارتفاعا من 28,187 مليار دينار، لتصل المكاسب السنوية إلى 12,4٪.

وأنهت المؤشرات تعاملاتها الشهرية على النحو التالي:

- ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,6٪، محققا 41 نقطة مكاسب ليصل المؤشر إلى 6892 نقطة، وتبلغ مكاسب المؤشر منذ بداية العام 19,9٪.
- حقق المؤشر الوزني ارتفاعا بنسبة 4,1٪ بتحقيق 17 نقطة مكاسب ليصل إلى 430 نقطة، وتصل مكاسب المؤشر السنوية 13,3٪.
- ارتفع مؤشر كويت 15 بنسبة 4,5٪، محققا 42 نقطة مكاسب ليصل إلى 985 نقطة، وبذلك ارتفعت مكاسب المؤشر الأكبر بالسوق الكويتية إلى 11,3٪ منذ بداية العام الحالي.

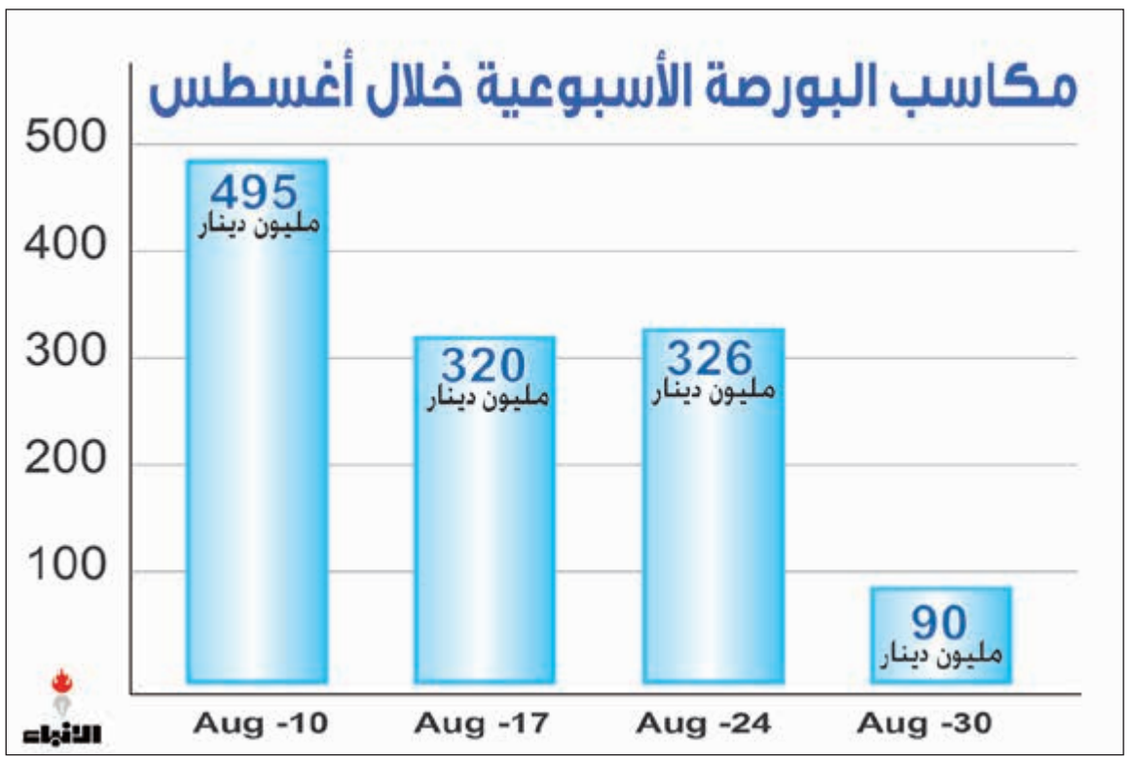

ارتفاع «كويت 15» 4,5٪ خلال الشهر و«الوزني» 4٪ و«السعري» 0,6٪

ترقب ترقية فوتسي وإفصاحات النصف الأول وصفقة زين.. أهم المحركات

بقيمة 376 مليون دولار

شركة هندية تفوز بعقد خط أنابيب يمتد من شمال الكويت إلى جنوبها

محمود عيسى

قالت مجلة ميد ان شركة لارسن اند توبرو الهندية فازت بعقد لبناء خط أنابيب لنقل النفط بطول 120 كيلومترا، بعد ان اصدر الجهاز المركزي للمناقصات العامة موافقته لشركة نفط الكويت على ترسية المشروع على الشركة الهندية بقيمة تبلغ 376 مليون دولار.

ونسبت المجلة الى مصدر مطلع على الموضوع قوله ان موافقة الجهاز على الترسية قد صدرت الا ان العقد لم يوقع حتى الان.

واشارت الى ان العقد المقرر تنفيذه وفقا لنظام الهندسة والتوريد والبناء EPC يقضي ببناء خط انابيب يمتد بطول 120 كيلومترا من شمال الكويت الى مشعب التجميع في الاحمدي جنوب البلاد، وكانت العروض قدمت في الثاني من يوليو الماضي. وتضم قائمة الشركات التي قدمت عروضها للمشروع بالاضافة الى شركة لارسين توبرو كلا من:

- شركة المقاولين المتحدين اللبنانية بعرض قيمته 312 مليون دولار
- شركة سايبيم الايطالية بعرض بلغ 345 مليون دولار
- شركة البترول الوطنية الصينية بعرض قيمته 367,3 مليون دولار

وفي السياق ذاته، قالت المجلة ان 17 شركة سبق تأهيلها لتقديم عطاءات بشأن المشروع، الذي يشمل نطاق العمل فيه تنفيذ بناء خط أنابيب جديد من طراز ترانكلاين فايف مع جميع الأعمال المرتبطة به والصمامات وأجهزة التحكم والمراقبة والمحطات والمعدات بالاضافة الى تحديث وتعديل على خط الانابيب ترانكلاين 3 القائم.

النفط يهبط مع تعطل خمس إنتاج الوقود الأميركي

لندن – رويترز: تراجعت أسعار النفط الخام خلال تداولات أمس، بينما ارتفعت أسعار العقود الآجلة للبنزين إلى أعلى مستوى منذ منتصف عام 2015، حيث تسببت الفيضانات والدمار الناجم عن الإعصار هارفي في تعطيل 20٪ من إنتاج المصافي الأميركية تقريبا مما أدى لتعثر الطلب على الخام وتصاعد المخاوف من نقص الوقود.

وقال جولدمان ساكس إن مصافي تكرير تنتج 4,1 ملايين برميل يوميا تعطلت عن العمل أمس الأول وهو ما يعادل 23٪ من الإنتاج الأميركي.

وقد يتطلب الأمر أسبوعا أو أكثر لاستئناف العمل حتى في ظل أفضل الظروف.

وتراجع سعر خام برنت 43 سنتا إلى 51,57 دولارا للبرميل. ونزلت العقود الآجلة للخام الأميركي 25 سنتا إلى 46,19 دولارا للبرميل.

وفي سوق المنتجات المكررة كانت حركة الأسعار أشد حدة.

وقالت مصادر مطلعة على عمليات تشغيل المصافي إن أكبر مصفاة في الولايات المتحدة توقفت عن العمل بسبب الفيضانات.

وزادت أسعار عقود البنزين الأميركية الآجلة 2,8٪ إلى 1,83 دولار للجالون. وقفزت الأسعار في وقت سابق إلى أعلى مستوى منذ يوليو عام 2015 لتصل إلى 1,84 دولار. كما قفزت العقود الآجلة لوقود الديزل 0,9٪ إلى 1,68 دولار للغالون، وبلغت في وقت سابق أعلى مستوى منذ يوم التاسع من يناير عند 1,69 دولار.